

إجراءات الاستعمار الفرنسي التعسفية اتجاه مقومات الشعب الجزائري الدينية والثقافية فترة الثلاثينيات أنموذجا

د.ة ياقوت كلاخي

جامعة ابن خلدون، تيارت

-الملخص

عمل الاستعمار الفرنسي منذ قدومه إلى الجزائر 5 جويلية 1830 على إخضاع الجزائر لسلطة فرنسا أرضا وشعبا، إذ استولت السلطات الاستعمارية على الأراضي والأوقاف بعد فشل الثورات الشعبية والتي صادرت على إثرها أراضي المنضمين والداعين إليها، ولسنا هنا بصدد الحديث عن الأراضي وكيفية الاستلاء عليها من قبل الاستعمار الفرنسي، إنما ما يهمنا هو الإجراءات التعسفية اتجاه مقومات المجتمع الجزائري الدينية والثقافية خلال فترة الثلاثينيات.

إذ شهدت الجزائر مع بداية الثلاثينيات احتفالات السلطات الاستعمارية بمئوية احتلال الجزائر بدءا بمدينة الجزائر المصادف ل5 جويلية 1930 لتتطلق سلسلة الاحتفالات لمنطقة تلوى الأخرى، وذلك ما أثار غيرة مجموعة من العلماء المسلمين على الدين الإسلامي، الذي قامت السلطات الاستعمارية بالقضاء عليه والثقافة العربية التي هي الأخرى عانت من قوانين الاستعمار الفرنسي الجائرة في حقها، حيث مثلت فترة الثلاثينيات انطلاقا من الاحتفال المؤي إلى قدوم الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، وانعقاد المؤتمر الإسلامي مرحلة لنهضة ثقافية وسياسية برزت خلالها شخصيات قاعدية ومحلية كان لها أثرها ودورها البارز في توعية الشعب الجزائري، والدفاع على القضية الوطنية والتي ناضلت من أجلها النخب الثقافية والسياسية الجزائرية رغم إجراءات الإدارة الاستعمارية وقوانينها التعسفية.

الإشكالية: فما أثر هذه الإجراءات على دين وثقافة المجتمع الجزائري وعلى قضيته الوطنية عموماً؟ وما الذي مثلته فترة الثلاثينيات من أهمية لدى النخب الثقافية والسياسية الجزائرية في الرد على السلطات الاستعمارية وإجراءاتها التعسفية؟

-ملامح عن السياسة الاستعمارية من 1830 إلى 1920

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله أرض الجزائر على طمس هوية الشعب الجزائري المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية، كما اتبع الاستعمار الفرنسي سياسة التجهيل والتفكير فقام بالاستلاء على الأراضي الزراعية والأماكن العقارية وعمد إلى فتح باب الهجرة للمستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر وذلك من أجل إنجاح مشروعه الاستيطاني وإحكام السيطرة على البلاد والعباد.

إذ نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطاً واسعاً ومكثفاً، وكان الاستعمار الفرنسي يعتبر الفلاحة والزراعة مشروعاً وليس وسيلة عيش⁽¹⁾، وذلك لأنه كان يعمل على إدخال الاقتصاد الرأسمالي إلى الجزائر، مما ساهم في تفجير الجزائريين وتجويعهم.

هذه السياسة التي كانت لها آثارها السلبية على الجزائريين، فقد مست الجانب الاجتماعي بتحطيم العائلات الكبرى والتي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحياً ومادياً، وحتى إدارياً واجتماعياً⁽²⁾، ذلك لأن الثورات قد انطلقت كلها من رجال الدين الممثلين للزوايا هذه الأخيرة التي كانت معقلاً للتعليم والجهاد والدفاع عن الدين الإسلامي وكل ما تعلق بهوية الجزائريين من لغة وعادات وتقاليده، فبعد أن أعلنت شيوخ الزوايا الحرب على الاستعمار الفرنسي والذين في الوقت نفسه كانوا ممثلين للقبائل عبر التراب الجزائري، وبذلك فإن الاستعمار الفرنسي قد وجد ذريعة وحجة كافية للتخلص من معارضيه والاستلاء على أملاكهم كما قضي على وحدة القبائل بالقضاء على شيوخها.

وتم تحطيم ما دعي بالبرجوازية الجزائرية في المدن والتي كانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين حيث تم تشريدهم ومزاحمتهم من قبل المستوطنين الأوروبيين الذين اتصفوا بالشراسة في ميدان الاقتصاد والغلبة والقسوة في ميدان السياسة والإدارة⁽³⁾.

وبعد أن استكمل الاستعمار الفرنسي مشروعه الاستيطاني في الجزائر بالقضاء على جميع الثورات التي كانت من الحين إلى الآخر تعرقل سير الحركة الاستيطانية، أحكمت الإدارة الاستعمارية قبضتها على الشعب الجزائري مطبقة اتجاهه سياسة تعسفية قمعية، والمتمثلة في قانون الأهالي le Code de l'indignat الصادر في 28 جوان 1881، والذي هو عبارة عن سلسلة من العقوبات الجزرية لا صلة لها بالقانون العام، وهو يشمل 41 مخالفة خاصة بالجزائريين وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 واستكملت شكلها النهائي عام 1897 واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطوير وتجديد القانون السالف الذكر إلى أن تم إلغاؤه نظريا عام 1930، ولكن العمل به استمر إلى غاية 1954⁽⁴⁾.

كما عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة وطمس الهوية الوطنية وذلك ما أشرنا إليه آنفا، ففي 10 أفريل 1834 صدر قرار يعطي الحق للمتخاصمين الجزائريين بأن يستأنف وأحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجلس الاستئناف التي يتألف أعضاؤها من الفرنسيين واليهود، بعد أن كان ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية قبل صدور القرار السالف الذكر⁽⁵⁾، قامت الإدارة الاستعمارية بسياسة واضحة للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري الدينية والثقافية وذلك بإتباع أساليب قلصت من خلالها عدد المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على الأوقاف الإسلامية وعلى دورها بمراسيم مختلفة وأعطت الحاكم حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء، وأممت الدين الإسلامي وأصبحت تسيطر على المساجد فكانت تعين الأئمة والمفتين والقضاة وفق لمراسيم 10 أفريل 1834 وألحقته بمرسومي 13 ديسمبر 1866 و7 جازان 1889 تحطيما للقضاء

الإسلامي إذ فرض على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين تاركين القاضي المسلم القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث ليس إلا⁽⁶⁾.

واستمرت الإدارة الاستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي، وإضافة إلى ذلك عملت مراقبة التعليم الديني والزوايا التي عرقلت ولسنوات طويلة مشاريع فرنسا الاستعمارية، كما حددت المدارس القرآنية وأغلقت الكثير منها، وفرضت رقابة على أداء الحج وحددته برخصة لا يمكن الحصول عليها إلا بعد تدخل شخص أو البرلمان نفسه كما حصل عام 1913 وذلك من أجل إحكام عزلة الشعب الجزائري عن العالم الإسلامي⁽⁷⁾.

إضافة إلى ما سبق وفي إطار سياسة الإدارة الاستعمارية، قامت هذه الأخيرة بتكوين طبقة من رجال الدين الرسميين أوكلت إليهم مهمة إدارة المساجد ومراقبة الزوايا الحرة ورجالها وألزمهم بالتعاون مع رجال الشرطة الفرنسية ضد إخوانهم من الجزائريين وذلك ما ساهم في فقدان هيبتهم هم ورجال الزوايا الذين تعاونوا مع الإدارة الاستعمارية⁽⁸⁾.

ولكي تحكم الإدارة الاستعمارية سيطرتها على الشعب الجزائري، عملت على تجهيله فهدمت المدارس وأغلقت الكثير منها وراقبت الباقي وقاومت التحاق أبنائه بمؤسسات التعليم الفرنسي⁽⁹⁾.

ولم يسلم الجزائريين من سياسة التجنيد الإجباري حيث أجبرت الإدارة الاستعمارية الشباب الجزائري على الدفاع عن فرنسا هذا البلد الذي دخل إلى الجزائر باسم الديمقراطية والرسالة الحضارية، غير أنه انتهك كل ما للجزائريين من حق في العيش، وبمجرد بداية بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا التي أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على الشبان الجزائريين عام 1912، وفي المقابل وحتى توهم الجزائريين أصدرت عددا من القوانين والتشريعات ما بين 1908 و1914 للتخفيف من القوانين الزجرية:

1. إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الاندجينا الزجرية.

2. إلغاء رخصة التنقل من الجزائر إلى فرنسا.
3. إلغاء كثير من المخالفات التي تستدعي دفع الغرامات.
4. إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاء الصلح بدلا من السلطات الدارية.
5. رفع عدد النواب الجزائريين في مجالس العمالات إلى الثلث والسماح لهم للمشاركة في انتخاب شيوخ البلدية⁽¹⁰⁾.

ورغم السياسة الاستعمارية الجائرة في حق الشعب الجزائري، إلا أنه وجد من بين الجزائريين بعض المثقفين والسياسيين الذين رفعوا مطالب عديدة لتحسين أوضاع الجزائريين، حيث شهدت الجزائر حركة سياسية بعد الحرب العالمية الأولى وكان ذلك من بين انعكاساتها الايجابية، فخلال الفترة الممتدة من 1930/1919 من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى بداية الاحتفال المئوي عرفت الجزائر العديد من التطورات التي فرضتها الظروف الخارجية لما بعد الحرب العالمية، وهي التي ساهمت في بروز شخصيات كان لها دورها الفعال في مرحلة عرف عنها أنها مرحلة انفتاح وتحرر سياسي، وأبرز ما عرفت هذه الفترة شخصية الأمير خالد الذي حمل على عاتقه الدفاع على أوضاع الجزائريين، والذين لقي منهم شعبية واسعة وكان الشخصية الوطنية البارزة بعد الحرب، غير أن فرنسا قامت بنفيه سنة 1923 بعد أن أظهر معارضته لسياستها، ليواصل نشاطه السياسي بالعاصمة باريس.

كما عرفت الفترة الممتدة من 1930/1919 نشاطا واسعا لصحف جزائرية عديدة، بدءا بمبادرة الأمير خالد وزميله الصادق دندان مؤسس جريدة الإسلام والحاج عمار مدير جريدتي الراشدي، الذين أصدروا جريدة الأقدام في فيفري 1919، الناطقة باللغة الفرنسية، وقد كان الهدف منها توحيد القوى الوطنية في سبيل الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا⁽¹¹⁾.

-أهمية الجمعيات والنوادي في نشر الوعي السياسي خلال العشرينيات ومن بين المؤثرات الايجابية للحرب العالمية الأولى أنها ساهمت في نشاط مكثف للنوادي والجمعيات والتي عملت على نشر الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري، إلا أن وجودها وإن كان قليلا فه ويعود إلى فترة ما قبل العشرينيات، لتمثل بذلك وسيلة من وسائل الدعاية للشبان الجزائريين، كما ساهمت في يقظة الجزائر ذلك أن زعمائها قد ركزوا على التعليم والتقدم وحاولوا تطوير المجتمع الجزائري وأن يجعلوا منه مجتمعا حديثا ومتنورا⁽¹²⁾.

غير أن الجزائر ستشهد نهضة ثقافية وسياسية وتطورا كبيرا في الذهنيات مع نهاية الحرب العالمية الأولى كما سبقنا الذكر، ومما ساهم في حركة النهضة رجوع العديد من طلاب العلم من المشرق وتونس وكان أغلبهم قد تأثر بحركة الإصلاح والنهضة⁽¹³⁾ التي شهدتها منطقة المشرق العربي وانتقل إشعاعها إلى تونس والمغرب، هذه الحركة التي تأسست على إثرها الجمعيات والنوادي إضافة إلى فتح المدارس وإنشاء الصحف التي عرفت بدور الجمعيات والنوادي، ونذكر من بينها نادي السعادة 1925 بقسنطينة، كما اشتهرت تلمسان بنادي الشبيبة الإسلامية 1921، كما اشتهرت مستغانم بالنادي الأدبي والإسلامي 1925 والذي ساهم في نشر أفكار نجم الشمال الإفريقي⁽¹⁴⁾ وكان يضم أعضاء من النجم وجمعية العلماء المسلمين ليساهم أيضا بنشر الأفكار الإصلاحية.

غير أن فترة العشرينيات ستشهد نشاطا لأشهر ناد في تاريخ الجزائر المعاصر، وهو نادي الترقى الذي كان له دور أساسي في الحركة الوطنية، باعتباره مركزا للاشعاع الحضاري ببعديه العربي والإسلامي ومنارة ثقافية، يعبر من خلالها رجال الفكر والثقافة عن اهتماماتهم، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من المحاضرات والتي افتتحها ابن باديس بمحاضرة عنوانها: "الاجتماع والنوادي عند العرب"⁽¹⁵⁾.

أما خلال الثلاثينيات فان نادي الترقى سبرز دوره بقوة في الجانبين الثقافي والسياسي ويكون حافظا قويا لتأسيس العديد من الجمعيات، أشهرها جمعية العلماء المسلمين والتي ستحمل على عاتقها الدفاع على حقوق الجزائريين السياسية ومقوماتهم الدينية والثقافية، والتي تمت ترجمها في شعار الجمعية "الجزائريون لنا الإسلام ديننا والعربية لغتنا".

-مقاومة الاستعمار والدفاع على مقومات الشخصية الجزائرية خلال الثلاثينات

إن أهم حدث ميز فترة الثلاثينات احتفال الاستعمار الفرنسي بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، هذا الحدث الذي سيكون دافعا قويا لإعلان العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بعد مسيرة من النضال واجتهاد منهم إلى الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي الذي عبر من خلال احتفالاته على نجاح مشروعه الاستيطاني.

حيث كان الاستعمار يهدف من خلال الاحتفالات المئوية للتوسع إلى طور ممارسة سياسات الإدماج والتجنيس والتميز العرقي طيلة مئة سنة من الإجراءات التعسفية والقوانين الجائرة، غير أن موضوع الدفاع عن الهوية سيتصدر برنامج جمعية العلماء المسلمين، التي دافعت في نضالها الوطني على هوية الشعب الجزائري وبأنه أمة عربية إسلامية من حيث انتماءها التاريخي الحضاري، وذلك ما نقرأه في قول الشيخ ابن باديس: "إن الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصبح فرنسا ولا تستطيع أن تصبح فرنسا ول وأرادت بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وعنصرها ودينها، لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين، ه والوطن الجزائري".⁽¹⁶⁾

وقد جاء في مقولة للشيخ البشير الإبراهيمي ما يبرهن على دعايتهم المضادة للاحتفالات المئوية التي استغلها العلماء الجزائريين في توعية الشعب بمدى خطورة الوضع، حيث جاء في مقولته ما يلي: "استطعنا بدعايتنا السرية،

أن نفسد عليها كثيرا من برامجها فلم تدم الاحتفالات إلا شهرين. واستطعنا بدعايتنا العلنية أن نجتمع الشعب الجزائري حولنا ونلفت أنظاره إلينا."

لينتظر منا الرد الحضاري العملي على التحدي الحضاري الفرنسي السافر لنا، والذي جاء في وقته المطلوب وموعده التاريخي الحاسم، وحدده العلماء تحضيرا وإعدادا وأحكاما في 5 ماي 1931⁽¹⁷⁾، ليكون تاريخا لتأسيس جمعية العلماء المسلمين.

هذه الجمعية التي كانت أمام واقع وتحديات فرضها نوعين من الاستعمار والذين أشار إليهما الشيخ الإبراهيمي في قوله: "إن البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين، آت من جهتين متعاونين عليه، وبعبارة أوضح من استعمارين مشتركين يمتصان دمه ويتعرقان لحمه، ويفسدان عليه دينه ودنياه.

أ.استعمار فرنسي: يعتمد على الحديد والنار

ب.استعمار روحاني: يمثله مشايخ الطرق المؤثرون في الشعب، والمتغلغلون في جميع أوساطه، المتجرون باسم الدين، المتعاونون مع الاستعمار على رضى وطواعية، وقد طال أمد هذا الاستعمار، وثقلت وطأته على الشعب. والاستعماران متعاضان يؤيد أحدهما الآخر بكل قوته، ومظهرهما معا تجهيل الأمة لأن لا تفيق بالعلم فتسعى بالانفلات، وتفقير ما لأن لا تستعين بالمال على الثورة"⁽¹⁸⁾.

غير أننا سنتطرق إلى كيفية محاربة ابن باديس والحركة الإصلاحية لمشاريع الإدارة الاستعمارية التي ارتكزت على القضاء عن مقومات الشعب الجزائري الدينية والثقافية، فمع بداية الثلاثينيات بدأ التنوير الثقافي والسياسي الوطني يتجلى في صورة نهضة كبيرة، الذي يرجع أساسا إلى فترة العشرينيات وهو ما تطرقنا إليه آنفا، هذا التنوير الذي تمثل في تأسيس المدارس القرآنية الحديثة وابتناء المساجد والإقبال على التعليم وتأسيس النوادي العامة⁽¹⁹⁾، التي ساهمت في نشر الفكر الإصلاحية الذي هدف أساسا إلى محاربة مشاريع

الإدارة الاستعمارية، المرتكزة أساسا على محاربة اللغة العربية وإحلال محلها اللغة الفرنسية في المعاملات الإدارية الاقتصادية السياسية والثقافية.

أما الجانب الديني فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على الطرق الصوفية المعادية لمشروع النهضة الإصلاحية، إذ صبحت ظاهرة الأمية المتفشية في أوساط الشعب الجزائري انتشار الخرافات والبدع بعد أن تراجع دور جل الزوايا التي كانت معقلا للعلم والجهاد الديني كما سبقنا الذكر، لتصبح جلها أداة في يد الإدارة الاستعمارية، إذ لم يكن معظم شيوخ الزوايا يفقهون ما يحفظون من آيات قرآنية فحصل "فساد في العقيدة وجمود في الفكر وقعود عن العمل وانحلال في الوحدة وتعاكس في الوجهة وافتراق في السير"⁽²⁰⁾.

ولذلك اتبع العلماء منهجا حكيما في محاربة الطريقة، فبعد تأسيس الجمعية اتبع أسلوب المهادنة مع مشايخها "خوفا من بطشهم ونفوذهم حتى يشتد ساعد الحركة الإصلاحية" الجهادية هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان الإمام يرى أن أسلوب المهادنة هو العائق أما الاستعمار حتى لا يستغل هذا الأخير الخلافات بين المصلحين والطرقين⁽²¹⁾ لصالح مشروعه الاستعماري.

غير أن الاستعمار الفرنسي لم يكن غافلا إذ وقعت تحت تأثيره الكثير من الطرق الصوفية والتي درس ظروفها عن طريق الجواسيس والعلماء المشتغلين لصالحه بدراسة التصوف وبذلك تمكن من إدخالها في فلكه، ويوظفها لصالحه⁽²²⁾، وكل ذلك من أجل الوقوف ضد مشروع جمعية العلماء المسلمين وفكرها الإصلاحي الذي رأى فيه خطورة على استمرارية مشروعه الاستعماري المعتمد أساسا على الطرق الصوفية.

وهو ما جعل الفكر الإصلاحي يسعى جاهدا من أجل استغلالها والاستفادة من جهود المخلصين والصادقين منها ليشد بهم عضد الحركة الإصلاحية⁽²³⁾.

وفي خضم المعركة التي كانت تدور بين رواد النهضة الإصلاحية والطرقية من جهة والتي تمكن الاستعمار من الوقوف ضد التعاون بينها وبين الحركة

الإصلاحية، وإجراءات الإدارة الاستعمارية اتجاء الحركة الإصلاحية من جهة أخرى، حققت رغم ذلك جمعية العلماء المسلمين وفق استراتيجية ناجحة نهضة إصلاحية دينية بتأسيس فروع لها عبر معظم المدن الجزائرية⁽²⁴⁾.

ولعل أهم تحدي للحركة الإصلاحية هو انتشار المدارس ذات التوجه الإصلاحي والنوادي المدعمة له في منطقة عرفت بانتشار الطرقية وهي منطقة الغرب الجزائري التي كانت تقف أمام كل محاولة لتحرير الفكر الديني والخروج به من محيطه المنغلق⁽²⁵⁾.

ومما زاد من انتشار الفكر الإصلاحي عبر مناطق الغرب الجزائري، اختيار عبد الحميد ابن باديس بعد زيارته الثالثة لمنطقة الغرب الجزائري سنة 1932 لتلمسان كعاصمة ثالثة بعد قسنطينة والجزائر وذلك لاعتبارات حضارية وثقافية وسياسية وإدارية⁽²⁶⁾ امتازت بها تلمسان عن غيرها من مدن الغرب الجزائري، ومن تلمسان سيتوسع فكر الحركة الإصلاحية لكامل مناطق الغرب، ويهدد بذلك الفكر الطرقي في عقرداره.

غير أن جمعية العلماء المسلمين ستواجه إجراءات صارمة من قبل الإدارة الاستعمارية التي أصبحت تخشى انتشار الفكر الإصلاحي خاصة في منطقة الغرب الجزائري الذي مثل أهمية بالغة في مخطط الفكر الاستعماري، المرتكز على تجهيل الشعب من أجل السيطرة عليه سيطرة محكمة، فكانت محاربة الإدارة الاستعمارية للنهضة الإصلاحيّة القائمة على محاربة الجهل ونشر التعليم والنهوض باللغة العربية وقد اعتمدت جمعية العلماء على الصحف من أجل التعريف بمشروعها من جهة والرد على مؤامرات الإدارة الاستعمارية من جهة أخرى، وذلك ما ظهر على شكل عرائض صادرة عن الجمعية وأنصارها ومن جمعيات حرية الصحافة العربية، ومنها تقرير وفد مدينة بوفاريك الذي قدم إلى لجنة التحقيق الفرنسية سنة 1931 لائحة طلب من خلالها رفع الحيف عن الجرائد العربية باعتبارها صحافة أجنبية، وسارت صحافة النجاح في هذا الاتجاه، ومنذ قرار ميشيل 1933 لم تتوقف

الجمعية عن الاحتجاجات والشكوى ضد القرار السابق ذكره الذي أضر بمصالح الجمعية ومنعها من تعليم اللغة العربية ومن إصدار صحفها بانتظام⁽²⁷⁾.

وقد كافحت الصحافة والنوادي من أجل تثبيت اللغة العربية الفصحى، وقد اتفقت صحافة الحركة الإصلاحية والطرق الصوفية والصحافة المستقلة، فأغلبها أيد نشر التعليم بالعربية الفصحى، ويصف ديارمي دورها ودور النوادي بأنه ليس قيادة الرأي العام فقط ولكن بعث "لغة المستقبل"، وكان هدف هذه الصحافة هـ وتطويع اللغة العربية وتطويرها وجعلها مناسبة لشروط الحياة العصرية⁽²⁸⁾.

ويبين ابن باديس أن اللغة العربية عامل أساسي في تحقيق الوحدة الوطنية والقومية بين أفراد الأمة وأنها تفوق الاعتبار العرقي الذي يقوم على السلالة الواحدة في تحقيق وحدة الشعوب، لأنها بالنسبة للشعب الجزائري وفي فكر ابن باديس ليست مجرد أداة للنطق والتعبير فقط بل هي ضمان لاستمرار التواصل الثقافي والحضاري للإسلاميين، ولا يرى ابن باديس أي تعارض بين أن يكون الجزائري أمازيغيا وأن يكون لسانه ناطقا باللغة العربية بل انه يعتبر هذا دليلا على أصالة الشعب الجزائري وارتباطه الوثيق بعقيدته الإسلامية ولغته العربية⁽²⁹⁾.

وإضافة إلى الإجراءات التعسفية المتخذة في حق اللغة العربية منذ دخول الاستعمار الفرنسي، ليشيد مفتخرا في الذكرى المئوية للاحتلال بنجاح مشروعه الاستيطاني وانجازاته الحضارية، التي قامت على طمس هوية الشعب الجزائري ومحاربة دينه الإسلامي حيث استعانت ببعض الطرق الصوفية فنشأ بذلك فساد في العقيدة وجمود في الفكر والاعتقاد دون انتقاد.

ولذلك نجد عبد الحميد ابن باديس يؤكد على الإسلام الذاتي المبني على التفكير والبحث والتأمل، وليس الإسلام الوراثي المبني على التقليد والجمود،

وبين ابن باديس أن الإسلام الذي لا يحقق إلا بالتعليم، فلا يكون المسلم مسلماً حتى يتعلم الإسلام.⁽³⁰⁾، غير أن فرنسا بسياسة الجهل وتحالفها مع بعض الزوايا التي بتعليمها للقرآن حفظاً دون تفقه قد جمدت العقول ونشرت إسلاماً وراثياً تلتصق به الكثير من الخرافات والبدع.

ومن المقومات التي دافع عليها ابن باديس الوطن بحدوده الجغرافية الذي سبق وأن ألحق بفرنسا بمقتضى مرسوم 1834 جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وبعد الاحتفال المئوي وتأسى الجمعية دافعت على الوطن في شعارها السياسي والإصلاحي "الإسلام ديننا، العربية لغتنا والجزائر وطننا" فالوطن الجزائري كان حاضراً في فكر ابن باديس الذي ركز على وحدة الانتماء إلى الوطن الواحد، أشاد بالوطن الجزائري وبأن الوحدة غاية ووسيلة للمحافظة على الجزائر⁽³¹⁾، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فنظر لجزائر مستقلة مرتكزا على أن حب الوطن "هو أن تعمل لنفعه بكل إخلاص، مشيراً إلى ضرورة المعاملة الحسنة لأبناء الأوطان الأخرى حتى تجعلهم يقدرّون ويحترمّون وطنك"، وتلك من أخلاق الدبلوماسية العالية التي يتحقق بها السلام العالمي المنشود في استراتيجيات المفكرين السياسيين اليوم.⁽³²⁾

وقد اجتمعت آمال وطموحات ابن باديس مع باقي الحركات الوطنية في المؤتمر الإسلامي 1936 الذي يعد محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصرة، والذي يمثل رد فعل عن سياسة فرنسا الاستعمارية، وفيه اجتمعت كل التيارات السياسية بمشاركة فعالة لجمعية العلماء المسلمين التي طالبت من خلاله بمطلبين أساسيين وهما: اعتبار اللغة العربية لغة رسمية واستعمالها إلى جانب اللغة الفرنسية ومعاملة صحافتها بنفس معاملة الصحافة الفرنسية، ومنح حرية تعليم اللغة العربية في المؤسسات الحرة، وركزت الجمعية في مطالبتها على الدين الإسلامي والزامية تسليم المساجد وأوقافها إلى المسلمين وتخصيص ميزانية خاصة لها، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة، وتأسيس كلية الدراسات العليا في الدين الإسلامي على أن يتخرج منها موظفين يتولون مهام دينية، إضافة إلى المطالبة بإصلاح القضاء

الإسلامي⁽³³⁾، الذي لم يسلم من سياسة فرنسا الاستعمارية والتي حدثت من مهامه.

وما نخلص إليه هو أنه رغم السياسة الاستعمارية القائمة على طمس الهوية الجزائرية العربية ذات البعد الإسلامي، إلا أنها وجدت في طريقها من وقف ضدها خاصة خلال فترة الثلاثينيات التي عرفت بالنشاط السياسي والانفتاح الثقافي مع النوادي والجمعيات لتتوج بالمؤتمر الإسلامي الذي ميز أواخر فترة الثلاثينيات، ليكون فرصة يعبر من خلالها رجال الحركة الوطنية عن مطالبهم غير أن الذي ميز جمعية العلماء المسلمين عن غيرها من التيارات الوطنية دفاعها المستميت عن الهوية الوطنية، حيث شكل نشاط الأحزاب الوطنية ضغوطا متزايدة على الإدارة الاستعمارية وسياساتها التعسفية اتجاه الشعب الجزائري، مما أرغمها على التظاهر بالرغبة في إدخال إصلاحات لفائدة الشعب الجزائري ولكنها كانت مصممة على إتباع القوة والشدة في مواجهة الحركة الوطنية عموما وجمعية العلماء المسلمين على وجه الخصوص التي شكلت خطرا على مشروعها الاستعماري القائم على التجهيل مقابل مشروع إصلاحي يقوم على العلم مخلص الأمم والسائر بها إلى التحرر الفكري المؤدي حتما إلى التحرر من سيطرة المستعمر، ورغم كل السياسات المتبعة من قبل الإدارة الاستعمارية إلا أنها لم تعد مجدية نظرا لتغير المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية المحلية والدولية والتي أدت إلى زيادة الوعي السياسي والثقافي المميز لفترة الأربعينات وبداية الخمسينيات.

-الهوامش:

1. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/1945، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 41.
2. نفس المرجع، ص 45.
3. نفس المرجع.
4. نفس المرجع، ص 48.
5. نفس المرجع، ص 51.
6. مهديد ابراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات، أطروحة الماجستير، وهران، 1986، ص ص، 26، 27.
7. يحي بوعزيز، نفس المرجع، ص 53.

8. نفس المرجع.
9. نفس المرجع، 55.
10. نفس المرجع، ص 57، 58.
11. الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 16.
12. أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 114.
13. نفس المرجع، ص 116.
14. نفس المرجع، ص 117.
15. نفس المرجع.
16. محمد مالكي، الحركات التحررية والاستعمار في المغرب العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 253.
17. عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن اديس ضد الاستعمار الفرنسي 1940/1913، ط 1، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص 125.
18. نفس المرجع، ص 130.
19. مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 39.
20. نفس المرجع، ص 40.
21. عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص 135.
22. نفس المرجع.
23. نفس المرجع.
24. مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 41.
25. نفس المرجع.
26. نفس المرجع، ص 41، 42، 43، بتصرف.
27. أب والقاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 5، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 154.
28. نفس المرجع، 155.
29. بن خليف مالك، الفكر السياسي عند العلامة عبد الحميد بن باديس، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص 385.
30. نفس المرجع، ص 386.
31. نفس المرجع، ص 387.
32. نفس المرجع، ص 389، بتصرف.
33. مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 127.